الأمم المتحدة

A/56/449

الجمعية العامة

Distr.: General
8 October 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ٢١ (و) من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام*

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٩/٥٥ المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها السادسة والخمسين، تقريرا عن مختلف أوجه التعاون بين المنظمتين.

٢ – ويصف التقرير الإجراءات التي اتخذتها المنظمتان لضمان تقديم مساهمة برلمانية في المناسبات الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة مؤخرا، والإجراءات البرلمانية التي تولى الاتحاد البرلماني الدولي تنسيقها من أجل دعم واستكمال عمل الأمم المتحدة لا سيما في ميادين السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم والمسائل الجنسانية.

ثانيا – متابعة مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر رؤساء البرلمانات

٣ – إن جمعية رؤساء الدول والحكومات للألفية المعقودة في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ومؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية متفقان على التسليم بأهمية إقامة علاقات عمل أوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. والأمين العام، في تقريره إلى الجمعية العامة (A/55/996) المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، قدم توصيات محددة عن كيفية إقامة علاقة جديدة متينة ومنظمة بين الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ١٩/٥٥، وذلك في ضوء الاستعراض

* تعذر إصدار التقرير قبل هذا التاريخ جراء المناسبات الأخيرة المهمة المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال.

51101 021101 01-56927 (A)
0156927

الـذي أجـراه لآخـر المسـتجدات في التعـاون بـين المنظمتـين والتشاور مع الاتحاد البرلماني الدولي والدول الأعضاء.

ثالثا – مسـاهمة البرلمانـات في المناسـبات الكـبرى للأمم المتحدة

ألف – مؤتمـر الأمـم المتحـدة الثـالث المعـني بـأقل البلدان نموا

٤ – ساعد الاتحاد البرلماني الدولي مؤتمـر الأمـم المتحـدة للتجارة والتنمية في إعداد وعقد المـائدة المسـتديرة البرلمانيـة الرفيعة المستوى في مناسبة عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل (بلجيكا). وقد ضمت المائدة المستديرة، التي عقدت في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١، قرابة ١٥٠ موفدا، بمن فيهم حوالي ٧٠ برلمانيا، معظمهم من أقل البلدان نموا.

٥ – وتركز النقاش على المواضيع الثلاثة التالية: تخفيف عبء الدين وتدفق رأس المال بوصفهما عنصرين أساسيين لتمويل التنمية؛ مشاكل التنمية الزراعية وتجارة البضائع؛ التقدم التكنولوجي وبناء القدرات، والنظر إليهما من منظور جنساني أيضا. وفي اليوم التالي، أدلى ممثل الاتحاد البرلماني الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا برسالة باسم الاتحاد موجهة إلى المؤتمر وقدم تقريرا عن أعمال المائدة المستديرة.

باء – دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦ – في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة جرى توزيع واسع النطاق لـ ”كتيب للمشرعين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقانون وحقوق الإنسان“ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية، الذي اشترك في وضع الكتيب مع الاتحاد البرلماني الدولي.

٧ – وكجزء من متابعة الاتحاد لتلك الدورة، ناقش المؤتمر البرلماني الدولي السادس بعد المائة الذي عُقد في أواغادوغو، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ البند المعنون ”الإجراءات العاجلة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأوبئة التي تعرّض الصحة العامة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأخطار جسيمة بل وتتهدد بقاء العديد من الأمم“. وقد روعيت في المناقشة استنتاجات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، بهدف التوصل إلى قرار شامل تبين فيه البرلمانات بوضوح التزاماتها الخاصة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

جيم – المؤتمـر العـالمي لمناهضـة العنصريـة والتمييـز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

٨ – في المؤتمر البرلماني الدولي الخامس بعد المائة المعقود في هافانا، في نيسان/أبريل ٢٠٠١، أيد مجلس الاتحاد البرلماني الدولي عقد اجتماع برلماني ليوم واحد في مناسبة المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب المقرر عقده في دوربان، جنوب أفريقيا، من ٣١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد عُقد الاجتماع البرلماني في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتركّز على الدور الخاص الذي بإمكان البرلمانات وأعضائها أن تؤديه في مكافحة العنصرية، لا سيما فيما يتعلق بالمواضيع الثلاثة التالية: التنازع بين حرية التعبير والحض على الكراهية؛ توفير الحماية الملائمة للمهاجرين؛ التدابير الخاصة اللازمة، بما فيها تدابير العمل الإيجابي، لضمان المساواة.

دال – الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل

١ – المساهمة في الدورة

٩ – كجزء من المساهمة التي يؤديها الاتحاد البرلماني الدولي للدورة الاستثنائية، ناقش المؤتمر البرلماني الدولي السادس بعد المائة البند المعنون ”حماية الأطفال ورعايتهم، القوة الدافعة لمجتمع الغد“. وستعمل اليونيسيف بالاشتراك مع الاتحاد على تنظيم منتدى البرلمانيين المعني بالطفل، فيُتاح أثناءه لأعضاء البرلمانات الذين يحضرون الدورة الاستثنائية فرصة مناقشة الاستراتيجيات التشريعية الهادفة إلى تعزيز رفاه الطفل والمرأة، ومناقشة التدابير الخاصة اللازمة لتنفيذ الأهداف التي رسمتها الدورة الاستثنائية.

٢ – أسوأ أشكال تشغيل الأطفال

١٠ – أعد الاتحاد البرلماني الدولي بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، كجزء من تعزيز الشراكة مع منظمة العمل الدولية، كتيبا للبرلمانيين بشأن المسائل المتعلقة بأسوأ أشكال تشغيل الأطفال. وهذا الكتيب، الذي يتوقع إصداره قرابة نهاية السنة، ينبغي أن يكون أداة لتعزيز الانضمام إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ واعتماد تشريعات وسياسات وبرامج متفقة مع أحكامها. كما ينبغي أن يساعد على تعزيز وعي البرلمانيين للمخاطر الكامنة في هذا التشغيل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وإشاعة ممارسات سليمة في كبح هذه المخاطر.

رابعا – السلم والأمن

ألف – السلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط

١١ – في سياق جهوده الرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة الشرق الأوسط، واصل الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاته التي يعقدها كل سنتين لممثلي البلدان المعنية. وفي الأشهر القليلة الماضية، تركزت المناقشات على إنشاء جمعية برلمانية، في المدى البعيد، لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط وذلك على الرغم من الصعوبات الناجمة عن الحالة في الشرق الأوسط. ويجري حاليا إعداد مسودة لإنشاء مؤسسة كهذه. وبرلمانات جميع الدول الواقعة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط تشترك مباشرة في هذه العملية، إضافة إلى الأردن والبرتغال. وتشترك فلسطين كعضو معاون فيها.

باء – الشرق الأوسط

١٢ – أصدر الاتحاد البرلماني الدولي، في مؤتمره الرابع بعد المائة الذي عقده في جاكرتا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، قرارا دعا فيه إلى وضع حد للتوتر وإلى حماية المدنيين في إطار أحكام اتفاقية جنيف الرابعة واتخاذ إجراءات لإنقاذ عملية السلام وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٣ – وتوخيا لتعزيز الحوار بين الأطراف على المستوى البرلماني، عقدت لجنة الاتحاد المعنية بمسائل الشرق الأوسط اجتماعا مع أعضاء من الكنيست الإسرائيلي والمجلس التشريعي الفلسطيني في باريس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وبناء على دعوة موجهة إليها من ممثلين إسرائيليين وفلسطينيين وأردنيين، قامت اللجنة أيضا بإرسال بعثة إلى الأردن وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة من ١ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ودعت اللجنة رئيسَيْ الكنيست والمجلس التشريعي الفلسطيني لعقد اجتماع في جنيف في وقت ملائم لكليهما.

جيم – قبرص

١٤ – استؤنف الحوار الذي يجريه الاتحاد كل سنتين بين القادة السياسيين لطرفي النزاع في المؤتمر البرلماني الدولي السادس بعد المائة. ويتوقع أن يستمر هذا الحوار في توفير الدعم لجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز عملية التوصل إلى تسوية سياسية في قبرص.

دال – الإرهاب

١٥ – في المؤتمر البرلماني الدولي الخامس بعد المائة، اعتمد موفدون يزيد عددهم على ١٣٠ برلمانا وطنيا بالتوافق مع القرار المعنون ”مساهمة برلمانات العالم في الكفاح ضد الإرهاب، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٨/٥٥“.

١٦ – وفي هذا القرار، أعرب عن دعم قوي لجهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك دعم قرار الجمعية العامة ١٥٨/٥٥ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وقرار لجنة حقوق الإنسان ٣٠/٢٠٠٠. وفي ذاك القرار حُثَّت جميع الدول والحكومات على شجب الإرهاب وتحريم تمويل الأنشطة الإرهابية أو تشجيعها أو توفير التدريب لها أو دعمها، فضلا عن القيام في أقاليمها بأنشطة إرهابية ضد دول أخرى أو أفراد أو مجموعات من الأفراد.

هاء – الانقلابات العسكرية

١٧ – إقرارا بما ينطوي عليه الاستيلاء بالقوة على السلطة من تهديد للديمقراطية في جميع أنحاء العالم، أدرج الاتحاد البرلماني الدولي في جدول أعمال مؤتمره الذي عقد في جاكرتا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بندا بشأن ”منع الانقلابات العسكرية وغيرها من الانقلابات ضد الحكومات المنتخبة ديمقراطيا وضد الإرادة الحرة للشعوب المعبر عنها من خلال الاقتراع العام المباشر، واتخاذ الإجراءات لمواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان للبرلمانيين“.

١٨ – وقد أسفرت هذه المناقشات عن توافق بشأن هذا البند وهو أن الانقلابات العسكرية يجب أن تكون شيئا من الماضي وأنه ينبغي اتخاذ إجراءات لضمان عدم تقويض الإرادة الشعبية بأفعال غير ديمقراطية من هذا القبيل.

١٩ – وفي القرار المتخذ بنتيجتها أدان الاتحاد الاستيلاء غير الدستوري على السلطة ودعا إلى عزل دولي للنظم الناشئة عن عمليات كهذه، وحث على اتخاذ إجراءات تهدف إلى زيادة الجهود الرامية إلى مكافحة إفلات المسؤولين عنها من العقاب. ودعا القرار إلى بناء ثقافة السلم واللاعنف كعنصريين حيويين من عناصر تطوير الديمقراطية والحكم الصالح.

خامسا – التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ألف – التمويل لأغراض التنمية

٢٠ – واصل الاتحاد البرلماني الدولي مناقشاته الداخلية بشأن هذه المسألة بغرض توفير مساهمة برلمانية مهمة للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠٠٢، وفيما يتجاوز هذا المؤتمر، من أجل ضمان تحقيق أهداف التنمية لعقد التسعينات من خلال التمويل الملائم.

٢١ – اعتمد في المؤتمر البرلماني الدولي قرار معنون ”التمويل لأغراض التنمية واعتماد نموذج جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقضاء على الفقر“. وقد أدرج نص القرار في قاعدة البيانات الخاصة بنصوص السياسات المعروضة في موقع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت والمتعلقة بالتمويل لأغراض التنمية. ويؤيد القرار عددا من المبادئ العامة التي ينبغي أن تحكم التمويل لأغراض التنمية، ويدعو البرلمانات إلى إشراك نفسها على نطاق أوسع في بلادها ومخارجها في المناقشات والأنشطة المتصلة بالتمويل لأغراض التنمية.

باء – التنمية المستدامة

٢٢ – يتابع الاتحاد البرلماني الدولي على نحو وثيق الأعمال التحضيرية الموضوعية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المزمع عقده في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢، وذلك انسجاما مع مبادراته السابقة الداعمة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريودي جانيرو، البرازيل عام ١٩٩٢،

ومنها المبادرة المتمثلة في الاجتماع البرلماني المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في برازيليا عام ١٩٩٢.

٢٣ - وفي أعقاب مشاوراته التي أجراها مع شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، حث الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على أن تشترك اشتراكا نشطا في عمليات الاستعراض الوطنية لجدول أعمال القرن ٢١. كما أن الاتحاد يقوم أيضا بحث البرلمانات على ملء الثغرات السياسية التي تكشفها هذه الاستعراضات وذلك بوضع جداول بالتشريعات اللازمة للتنفيذ، بدءا بالتدابير اللازمة لتنفيذ إحدى أهم توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وهي دمج العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية في صلب استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية الشاملة.

جيم - التجارة والتنمية

٢٤ - نظم الاتحاد البرلماني الدولي في ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، في جنيف، الاجتماع البرلماني العالمي الأول للتجارة الدولية في موضوع ''من أجل نظام تجاري متعدد الأطراف حر وعادل ومنصف: توفير البعد البرلماني''. وقد حضر الاجتماع قرابة ٢٠٠ عضوا متخصصا في المسائل التجارية من برلمانات ٧٥ بلدا وعقد المشتركون جلسة برلمانية مع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وتوزعت المناقشة التي دامت يومين على ثلاثة أفرقة تناولت العولمة من المنظور التجاري، والشؤون المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية ونظام التجارة الدولي الحالي، والرقابة البرلمانية فيما يتصل بالمفاوضات التجارية في المستقبل.

٢٥ - اعتمد المشتركون إعلانا أقروا فيه بضرورة تكثيف الأنشطة في البرلمانات الوطنية لمراقبة السياسات الحكومية المتعلقة بالمفاوضات التجارية وللتأثير فيها. وينبغي استكمال ذلك، على المستوى الدولي، بعقد اجتماعات للحصول على المعلومات والمشاركة فيها، وتبادل الآراء والقدرات ومناقشة التنظيم الهيكلي وطرق العمل والمسائل التي تواجه الحكومات في منظمة التجارة العالمية.

٢٦ - ودعا المشاركون أيضا الاتحاد البرلماني الدولي إلى تنظيم عقد اجتماع متابعة لأعضاء البرلمانات الذين سيحضرون المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ كجزء من وفودهم الوطنية. ويقوم الاتحاد الآن بالتعاون مع مؤسسات برلمانية أخرى بإعداد الخطط، لعقد هذا الاجتماع.

دال - التصحر

٢٧ - قام الاتحاد بتعزيز تعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأيد عقد مائدة مستديرة ثالثة للبرلمانيين في ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بمناسبة الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

٢٨ - اعتمدت المائدة المستديرة بالإجماع بيانا قدمته من ثم إلى المؤتمر الحكومي الدولي، وهو يدعو إلى إنشاء أداة تمويلية أخرى لتنفيذ الاتفاقية داخل إطار مرفق البيئة العالمية. وإضافة إلى ذلك، فقد اُتخذ قرار بإنشاء ''منتدى رفيع المستوى لأعضاء البرلمانات''، وهو عبارة عن مكتب دائم للمائدة المستديرة، مؤلف من رئيس ومقرر وخمسة نواب رئيس وعضوية متوازنة جغرافيا.

هاء - الأمن الغذائي والحق في الغذاء

٢٩ - كجزء من اتفاق التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، يتابع الاتحاد البرلماني الدولي مؤتمره البرلماني السابع المعني بالأمن الغذائي الذي نظمه بالتعاون مع الفاو والبرلمان الايطالي في روما في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ويقوم الاتحاد حاليا بتعبئة البرلمانات الوطنية لدعم

''مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد''، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٣٠ - ويعمل الاتحاد بالتعاون مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء في إعداد مواد تهدف إلى تيسير التوعية البرلمانية واتخاذ إجراءات تتصل بالحق في الغذاء.

سادسا - القانون الدولي وحقوق الإنسان

ألف - لجنة حقوق الإنسان

٣١ - أعرب مكتب لجنة حقوق الإنسان عن دعمه لتعزيز العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية العامة وهيئاتها الفرعية. وقد أجمع الرأي فيه على وجوب اتخاذ إجراءات في هذه المسألة تهدف إلى تمكين الاتحاد من المساهمة في الدورة المقبلة للجنة في عام ٢٠٠٢.

باء - الامتثال للقانون الدولي

٣٢ - أسهم الاتحاد في المناقشة الجارية بشأن ضمان الامتثال للقانون الدولي خدمة للسلم والأمن العالميين عن طريق مناقشة الموضوع بوصفه بندا من البنود الأساسية في جدول أعمال مؤتمره الخامس بعد المائة. وقد اعتمد المؤتمر بالتوافق قرارا أعرب فيه عن تأييده للجهود الأخيرة المبذولة لتعزيز حماية حقوق المرأة والطفل في حالات الصراع، وحث جميع الدول على الانضمام إلى الصكوك الدولية أو التصديق عليها، ودعا إلى حظر كامل على جميع أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا القرار، دعم الاتحاد بشكل صريح قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، (٢٠٠٠) الهادف إلى ضمان زيادة مشاركة النساء في عملية صنع القرارات المتصلة بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها سلميا.

٣٣ - وفي الأشهر القليلة الماضية، واصل الاتحاد أعماله في تعزيز الوعي البرلماني لأهمية ضمان احترام القانون الإنساني الدولي. وهو يقوم حاليا بدراسة جديدة للموضوع بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. وفي عام ١٩٩٩ أصدر الاتحاد كتيبا للبرلمانيين عن ''احترام القانون الإنساني الدولي'' بالاشتراك مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وقد ترجم هذا الكتيب إلى ١٢ لغة.

جيم - الحالة في أفغانستان

٣٤ - إن خطورة الحالة في أفغانستان حملت الاتحاد البرلماني الدولي، في مؤتمره الخامس بعد المائة، على مناقشة بند بشأن ''الإجراءات الدولية اللازمة لمواجهة حالة الطوارئ في أفغانستان التي زادها تفاقما قيام الطالبان بتدمير التراث الثقافي مؤخرا''. وفي معرض مناقشاتهم لهذه المسألة، استعرض أعضاء البرلمانات الحالة المقلقة في أفغانستان، والتي تتسم بانتشار واسع النطاق لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء تدمير التراث الثقافي للبشرية في أفغانستان. ودعوا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العمل على اتخاذ تدابير أكثر شدة لضمان امتثال نظام الطالبان للقواعد المقبولة دوليا. وجرى حث الطالبان على ضمان وصول النساء والفتيات بدون قيد أو شرط وعلى قدم المساواة مع الرجال إلى الرعاية الصحية والتعليم والعمل خارج المنازل. ودعا القرار، فضلا عن ذلك، الأمم المتحدة إلى تأدية دور أكبر في إنشاء حكومة تمثيلية وديمقراطية متعددة الإثنيات في أفغانستان.

دال - اللاجئون

١ - حالة اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بوضع اللاجئين وتنفيذهما

٣٥ - تعزّزت الشراكة المؤسسية القائمة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال السنتين الماضيتين، وسيجري تطويرها أكثر من ذلك في السنوات القادمة نتيجة للقرار الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد

البرلماني الدولي في نيسان/أبريل في مناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإبرام اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها. وأعاد الاتحاد البرلماني الدولي، في قراره، تأكيد قناعته بأن الاتفاقية وبروتوكولها يشكلان الأساس لنظام حماية اللاجئين، وأعرب عن إدراكه لضرورة وضع نهج وأدوات ومعايير جديدة لضمان المحافظة على حيوية وأهمية الاتفاقية المتعلقة باللاجئين.

٣٦ - ويدعو القرار إلى الامتثال الشامل للاتفاقية ويحث البرلمانات على إحياء الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الاتفاقية بعقدهم، على سبيل المثال، مناقشات تتعلق بمسألة اللاجئين. ويشجع القرار البرلمانات على الاهتمام بالمشاورات العالمية المتعلقة بالحماية الدولية التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأعمال متابعتها اللاحقة والمساهمة فيهما.

٣٧ - ووجه القرار الانتباه أيضا إلى ضرورة أن تقوم البرلمانات، لدى مناقشاتها وإقرارها الميزانيات الوطنية، بمعالجة الحاجة إلى توفير موارد مالية ملائمة للمؤسسات الوطنية ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ورحّب أيضا بقرار الجمعية العامة ٧٦/٥٥ المعتمد في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ والذي قررت فيه الجمعية العامة أن يحتفل ''باليوم العالمي للاجئين'' في ٢٠ حزيران/يونيه من كل عام، ابتداء من عام ٢٠٠١. وحث الاتحاد البرلمانات على القيام بأنشطة تدعم اللاجئين في مناسبة ذلك اليوم.

٢ - التوعية البرلمانية

٣٨ - يشترك الاتحاد البرلماني الدولي مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إعداد كتيب للبرلمانيين عن الدور الرئيسي لقانون اللاجئين الدولي في حماية اللاجئين. والكتيب الذي يتوقع صدوره في الفصل الأخير من هذه السنة سيشكل جزءا من الاستراتيجية التي يعتمدها الاتحاد للتشجيع على تحقيق تصديق شامل لاتفاقية عام ١٩٥١ ولبروتوكول عام ١٩٦٧، فضلا عن تعبئة الدعم السياسي والمادي في خدمة الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في معالجة محنة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المعنية بهم.

سابعا - الديمقراطية والحكم والقضايا الجنسانية

ألف - المنظور الجنساني في العمل المؤسسي

٣٩ - انسجاما مع منهاج عمل بيجين، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز مشاركة المرأة للرجل في جميع الميادين، وبالأخص في ميدان السياسة. وقد خُوِّل الفريق المعني بالشراكات الجنسانية مهمة إجراء تغييرات هيكلية وتنظيمية داخل إطار الاتحاد البرلماني الدولي. والاتحاد، الذي يقوم بإشاعة الوعي الجنساني في جميع أعماله، يتجه بعد المشاورات التي أجراها مع البرلمانات العضوة فيه، إلى احتمال فرض جزاءات على الوفود المؤلفة من جنس واحد.

٤٠ - وشدّد الفريق المعني بالشراكات الجنسانية في تقريره في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠١، على أن التكافؤ والمشاركة بين الرجل والمرأة لا يعنيان فقط مسألتي تحرير المرأة والقيم الثقافية بل إنهما يشملان أيضا المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأنه لا جدوى من الاعتقاد بإمكانية بقاء المجتمع وازدهاره دون المساواة في المشاركة بين الرجل والمرأة في جميع القطاعات التي يتألف منها.

٤١ - وفي السياق نفسه، ناقش الاتحاد البرلماني الدولي في مؤتمره الأخير طرق إعطاء الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في القضايا الجنسانية بعدا برلمانيا. واستمع المشاركون في تلك المناسبة إلى بيان أدلت به الأمينة العامة المساعدة والمستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة التي اشتركت في جلسة مخصصة للأسئلة والأجوبة حول دور البرلمانات وأعضائها في التصديق على المعاهدات الدولية

وسن تشريعات وطنية تمكن من تطبيقها. واستؤنفت المناقشة المتعلقة بطرق تعزيز التعاون في هذا الميدان في مؤتمر الاتحاد السادس بعد المائة المنعقد في أواغادوغو.

باء – قوانين وطنية مراعية للمسائل الجنسانية

٤٢ – واصل الاتحاد البرلماني الدولي، طيلة السنة الماضية، أعماله الرامية إلى إشاعة إدراج منظور جنساني في القوانين الوطنية. وانصب اهتمام خاص على الميزانيات الوطنية. وفي إطار اتفاق التعاون المعقود بينه وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقد الاتحاد حلقة دراسية في نيروبي، في أيار/مايو ٢٠٠٠. لأعضاء البرلمانات الأفريقية الناطقة باللغة الانكليزية وموظفيها بشأن ''البرلمانات وإجراءات وضع الميزانيات، بما في ذلك المنظور الجنساني لهذه الإجراءات''. واستجابة للاهتمام الذي أعرب عنه العديد من البرلمانات، فإن اجتماعا مماثلا للبرلمانات الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية سيعقد من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في مالي. وفضلا عن ذلك، فقد شُرع بالأعمال التحضيرية الأولية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي لوضع كتيب عملي للبرلمانيين عن طرق وضع ميزانيات وطنية مراعية للمسائل الجنسانية.

جيم – دساتير مراعية للمسائل الجنسانية

٤٣ – في حزيران/يونيه ٢٠٠١، نظم الاتحاد البرلماني الدولي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع الجمعية الوطنية الانتقالية في رواندا ومنتدى البرلمانيين النساء في رواندا، حلقة دراسية في كيغالي عن ''وضع دستور جديد لرواندا''. وضمت الحلقة الدراسية، التي أفادت من المعلومات التي أسهم بها الصندوق الإنمائي للمرأة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، جميع أعضاء البرلمان الرواندي، وممثلين عن اللجنة المسؤولة عن وضع مشروع الدستور الجديد، وممثلين عن الجمعيات النسائية الرواندية ومنظمات دولية مختلفة. والهدف من الحلقة الدراسية هو حمل جميع الأطراف على تحسس الحاجة إلى ضمان إدراج منظور جنساني في الدستور الرواندي الجديد وسبل القيام بذلك. وأدى الاجتماع إلى اتخاذ إجراءات إضافية تهدف إلى إيصال المساهمة النسائية إلى العملية الدستورية، بالتعاون مع المنظمات النسائية على مستوى القاعدة الشعبية، وبدعم من الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الإنمائي للمرأة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

دال – المشاركة في الحياة السياسية

١ – التعليم والثقافة بوصفهما عاملين من عوامل المشاركة السياسية

٤٤ – اعتمد مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الخامس بعد المئة قرارا استعرض فيه مختلف العوامل التعليمية والثقافية التي تحد من المساواة في مشاركة الرجال والنساء في الحياة السياسية. ويؤكد القرار على ضرورة ضمان المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات المجتمع ويدعو البرلمانات إلى تنشيط الإجراءات التي تتخذها في هذا الميدان وبالأخص إلى تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالسياسة التعليمية التي اعتمدها المنتدى العالمي للتعليم في إطار عمل داكار المعنون ''توفير التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية''، و ''الإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع: الاستجابة لاحتياجات التعليم الأساسية''، بأكثر ما يمكن من السرعة والفعالية. ودعا أيضا إلى دعم الإجراءات التي تتخذها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في هذا الميدان.

٢ – البيانات الإحصائية

٤٥ – يواصل الاتحاد البرلماني الدولي أنشطته المتعلقة بجمع وإصدار البيانات الإحصائية المتعلقة بمشاركة المرأة في السياسة. وأصدر، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، بيانات خاصة

عن التقدم الذي أحرزته المرأة والهزائم التي مُنيت بها في البرلمانات على أثر الانتخابات التشريعية التي عقدت خلال عام ٢٠٠٠، والتي جرى تعميمها أثناء عقد لجنة وضع المرأة.

٤٦ - وأسهم الاتحاد أيضا إسهاما كبيرا في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١: وضع التكنولوجيا الجديدة في خدمة التنمية البشرية، مشفوعا ببيانات إحصائية عن المرأة في البرلمانات وفي السلطة التنفيذية.

٣ - قاعدة بيانات

٤٧ - في آذار/مارس ٢٠٠٠، شرع الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بقاعدة بياناته البيليوغرافية على شبكة الإنترنت والمعنونة ''منظور جنساني في السياسة''. وقاعدة البيانات هذه تُستكمل على نحو منتظم وقد جرى تحسينها مؤخرا بإدراج إحالات مرجعية فيها إلى ما تلا منهاج عمل بيجين من مناهج عمل وطنية وتقارير وطنية مقدمة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

هاء - تعزيز اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٤٨ - أحد ميادين التعاون المهمة بين المنظمتين هو ميدان الإجراءات التي تُتخذ لكفالة احترام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها.

٤٩ - وقد شكل الاتحاد بالتعاون الوثيق مع شعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، فريقا إعلاميا معنيا بالبروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية أثناء عقد مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الخامس بعد المائة في هافانا. وضم الفريق مديرة شعبة النهوض بالمرأة، والعضو الكوبي في اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فضلا عن الشخصيات البرلمانية القيادية في الاتحاد. ووفر الفريق الفرصة لبرلمانيين من الرجال والنساء لاكتساب المعلومات المتعلقة بالبروتوكول والإجراءات التي ينص عليها، ولفهم طريقة استخدامه، وإيضاح ما ينبغي على البرلمانات أن تقوم به في هذا المجال.

٥٠ - يقوم الاتحاد البرلماني الدولي، على سبيل متابعة مناقشات الفريق المعقودة في هافانا، وبالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة في الأمم المتحدة، بوضع كتيب للبرلمانيين عن البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية.

٥١ - وفي سياق مواصلته تعبئة برلمانات الدول التي حان موعد تقديمها لتقاريرها الوطنية إلى اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قام الاتحاد البرلماني الدولي بتوجيه رسائل يشجع فيها البرلمانات المعنية على ضمان تقديم التقارير الوطنية في موعدها مشفوعة بجميع البيانات المطلوبة، ومناقشة مضامينها والتوصيات الصادرة عن اللجنة.

واو - تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى البرلمانات

٥٢ - يكرس الاتحاد البرلماني الدولي جزءا من موارده لتعزيز قدرات البرلمانات الوطنية، وذلك وفقا لأحد أهدافه، وهو المساهمة في تعزيز المؤسسات التمثيلية والديمقراطية. وفي قيامه بذلك يؤدي الاتحاد دور المخطط والمنفذ والمنسق للمساعدة المقدمة إلى البرلمانات، لا سيما في أفريقيا وآسيا، معتمدا على عدة مانحين لتقديم المساعدة المالية وغيرها من المساعدات.

٥٣ - وفي هذا السياق، يقوم الاتحاد تدريجيا ببناء شراكة استراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي ما يزال شريكه التشغيلي الرئيسي، إذ إنه يمول حوالي ٧٠ في المائة من المشاريع الجارية. وفي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، جرى

استعراض أساسي لبرنامج الدعم البرلماني في عامه الأول الذي شرع به في إطار اتفاق التعاون المبرم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويغطي الاتفاق فترة ثلاث سنوات، بتمويل يبلغ حوالي ١,٥ مليون دولار. وبالإضافة إلى الأنشطة الهادفة إلى تعزيز المؤسسات البرلمانية الوطنية، فإن الاتفاق يرمي إلى تعزيز المشاركة بين الجنسين في جميع جوانب الحياة السياسية والإشراف على الدراسات والدراسات الاستقصائية عن أفضل الممارسات في الإجراءات البرلمانية وإجراءات الحكم.

٥٤ - ويقوم الاتحاد البرلماني الدولي، حالياً، بتنفيذ مشاريع في تيمور الشرقية ورواندا وغابون وطاجيكستان وكمبوديا وقيرغيزستان واليمن، و/أو يشرفوا عليها وذلك بتمويل مقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجري الشروع بمشاريع أخرى في ألبانيا وأوروغواي.

٥٥ - والشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتجاوز نطاقها الميدان المباشر للحكم الصالح. فقد عقدت خلال عام ٢٠٠١، مشاورات مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارته العليا تهدف إلى إنشاء شراكة تتسم بشمولية أكبر يقدم الاتحاد البرلماني الدولي في إطارها مساهمة برلمانية إلى منظومة الأمم المتحدة في مواجهتها لتحديات التنمية الأساسية.

٥٦ - ومؤخرا، رفع مستوى التعاون القائم بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومعهد البنك الدولي في مجال تقديم المساعدة للبرلمانات. والاتحاد يشترك حاليا في مناقشات مع هاتين المؤسستين وغيرهما من الشركاء بهدف تصميم برامج أساسية لتنشيط البرلمانات.

زاي - المتطوعون

٥٧ - بحث المنسق التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، في خطاب توجه به إلى مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الخامس بعد المائة، في طرق التعاون وآلياته في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح، لا سيما من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى البرلمانات الوطنية. وبناء على مبادرة وفد المكسيك، اعتمد الاتحاد لاحقا قراراً يدعم فيه السنة الدولية للمتطوعين في ٢٠٠١.

٥٨ - طُلب إلى أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي أن يقوم بالتشاور مع المنظمات المعنية، بجمع بيانات من البرلمانات الوطنية، عن الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لوضع القرار موضع التنفيذ وعن التشريعات الراهنة في هذا المجال. وسيقدم التقرير إلى مجلس الاتحاد في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

حاء - مكافحة الفساد

٥٩ - بناء على طلب حكومة هولندا، نظم الاتحاد البرلماني الدولي عقد دورة برلمانية لنصف يوم في مناسبة ''المنتدى العالمي الثاني لمكافحة الفساد وضمان النزاهة''، الذي عُقد في لاهاي، في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١. وكان الهدف العام للمنتدى جعل تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من أولويات جدول الأعمال السياسي. وبالتالي فقد سعى إلى تعزيز الوعي وإلى مناقشة استراتيجيات ملموسة لمكافحة الفساد.

٦٠ - وانصب اهتمام الدورة البرلمانية، التي جرى تنظيمها بالتعاون مع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، على دور البرلمانات والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في مكافحة الفساد. وتعبر التوصيات التي اعتمدت بنهاية الدورة عن رغبة الأوساط البرلمانية بالمساهمة في الكفاح العالمي ضد الفساد على المستوى التشريعي.

٦١ - ويوضح البيان الوزاري المعتمد بنهاية المنتدى الممارسات الفضلى للأداء الجديدة للأمم المتحدة في مكافحة الفساد وعناصر تكوينها. ويتضمن البيان أيضا توصيات ترمي إلى اعتماد استراتيجيات وطنية أكثر فعالية في مكافحة الفساد.

ثامنا – ترتيبات الأمان العامة

٦٢ - واصل مكتب الاتصال التابع للاتحاد البرلماني الدولي، في نيويورك، تأدية دوره النشط في تيسير وزيادة التعاون بين المنظمتين.

٦٣ - ومكتب الاتصال يوفر حلقة ربط مهمة في المناقشات الجارية مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء عن وضع الاتحاد في الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية. يساعد مكتب الاتصال أيضا باسم أمانة الاتحاد التي مقرها في جنيف، على التفاوض بشأن اشتراك الاتحاد في الأنشطة التشغيلية وغير ذلك من المبادرات التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها التي تقوم مقارها في نيويورك، وينسق مشاركته فيها.

تاسعا – ملاحظات ختامية

٦٤ - مثلما يتضح في هذا التقرير، إن العلاقة الوثيقة والمثمرة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي تتعزز باستمرار. والأمين العام تسره الجهود الجارية حاليا للعمل باقتراحاته التي يتضمنها تقريره إلى الجمعية العامة (A/55/996) عن إقامة علاقة جديدة بين الاتحاد والجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، وهو يتطلع إلى تعزيز البعد البرلماني في أعمال الأمم المتحدة.